ISSN (1681- 6870)

سبل الارتقاء بقطاع الصناعة التحويلية لتصحيح اختلال هيكل الاقتصاد العراقي

م.م. علي طالب حسين
alialsade605@yahoo.com
كلية الادارة والاقتصاد / جامعة ديالى

المستخلص

يهدف البحث الى دراسة وتحليل اسهامات القطاعات الانتاجية العراقية في مؤشرات الناتج والتشغيل، باعتبار ان هذه القطاعات من اهم عناصر الهيكل الاقتصادي لأي بلد، ودراسة القطاع الصناعي التحويلي العراقي من حيث انشطته واحجامه وتشخيص الاختلال فيه. عبر منهجية وصفية استقرائية لمكونات الهيكل الاقتصادي العراقي، بالاخص الصناعة التحويلية، من أجل التعرف على السبل للارتقاء بنسب اسهامات الصناعة التحويلية، الذي يعد القطاع القيادي بما يمتلكه من تشابكات امامية وخلفية تقود البلد لاحداث تغيير حقيقي في الهيكل الاقتصادي العراقي. والتخلص من هيمنة النفط على مؤشرات الاقتصاد الذي سبب بروز اختلال هيكلي للاقتصاد العراقي، وعرضه الى الصدمات الاقتصادية الخارجية. لذا لابد من توجيه الموارد الاقتصادية والمالية ناحية القطاعات الانتاجية بالذات الصناعة التحويلية، ومعالجة العقبات التي تعوق عمل انشطتها الانتاجية، عبر توجيه الاستثمارات ناحية هذه القطاعات ليقود البلد للنمو والتقدم، من خلال تبني عدد من الاجراءات التي تحسن من نسب اسهامات هذا القطاعات.

الكلمات المفتاحية: الهيكل الاقتصادي، القطاعات الانتاجية، الصناعة التحويلية، الاختلال الصناعي.

Ways to Improve the Manufacturing Sector to Correct the Imbalance in the Structure of the Iraqi Economy

Assist. Lec. Ali Taleb Hussein
alialsade605@yahoo.com
Diyala University - College of Administration and Economics

Received 2/11/2019 **Accepted 30/12/2019**

Abstract: *The research aims to study and analyze the contributions of the Iraqi production sectors in the indicators of output and employment, given that these sectors are among the most important elements of the economic structure of any country, and to study the Iraqi manufacturing sector in terms of its activities, sizes and diagnosis of imbalance in it. Through an inductive descriptive methodology for the components of the Iraqi economic structure, especially the manufacturing industry, in order to identify ways to improve the proportions of the contributions of the manufacturing industry, which is the leadership sector with its forward and backward entanglements that lead the country to effect a real change in the Iraqi economic structure. In addition to get rid of the domination of oil on the indicators of the economy, which caused the emergence of a structural imbalance of the Iraqi economy, and its exposure to external economic shocks. Therefore, economic and financial resources must be directed towards the productive sectors in particular the manufacturing industry, and to address the obstacles that hinder the work of their production activities, by directing investments towards these sectors to lead the country to growth and progress, by adopting a number of measures that improve the rates of the contributions of these sectors.*

Keywords: Economic Structure, Productive Sectors, Manufacturing, Industrial Imbalance.

ISSN (1681- 6870)

المقدمة

واجه الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 اختلالات في هيكله الاقتصادي، من خلال زيادة الاعتماد الشديد على القطاع النفطي، الذي لم يوجه عوائده ناحية التنمية الاقتصادية، اذ استمر انخفض اسهامات الزراعة والصناعة التحويلية والقطاع الخدمي في مؤشرات الناتج المحلي والتشغيل والاستثمار، على الرغم من اعداد خطط تنموية تستهدف زيادة استثمارات في قطاعات الهيكل الاقتصادي، الا ان ذلك لم يسهم ذلك في احداث تغيير حقيقي في الهيكل الاقتصادي في العراق.

هذه الأمور تدفع باتجاه ضرورة وجود قطاع بديل ومكمل للنفط إلا وهو قطاع الصناعة التحويلي، الذي يقود البلد ناحية التغيير الحقيقي للهيكل الاقتصادي من حيث كونه القطاع الرائد والهام، من خلال تشابكاته الامامية والخلفية مع القطاع النفطي والزراعي والخدمي، من خلال حزمة من الاجراءات الضرورية التي تعمل في سبيل الارتقاء باسهامات القطاع الصناعي التحويلي، والعمل على تذليل العقبات امامه من أجل تحقيق هذا الهدف، بما يؤدي في النهاية الى معالجة الاختلالات الانتاجية والتشغيلية، وتخفيف الانكشاف الاقتصادي للعراق امام اقتصاديات العالم الخارجي، ومعالجة نسب الاختلال في اسهامات القطاعين العام والخاص.

اهمية البحث

تتمحور اهمية البحث من ابراز دور هيكل القطاع الصناعي التحويلي العراقي، من خلال دراسة وتحليل التصنيفات المكونة لهذا القطاع من حيث انشطته وحجم منشآته، من ثم تشخيص الاختلال في هذا القطاع من اجل وضع السبل للارتقاء به، ليكون هذا القطاع القاطرة التي تصحح الاختلالات في هيكل الاقتصاد العراقي، عبر الارتباطات الانتاجية لهذا القطاع مع باقي القطاعات الاقتصادية.

مشكلة البحث

تتمثل بوجود تراكمات اقتصادية ادت الى هيمنة قطاع واحد في نسب وعناصر الهيكل الاقتصادي العراقي، وساهمت في وجود خلل في اسهامات القطاعات الانتاجية، وتردي الانتاج الحقيقي. من هنا كان لابد من وجود جواب لسؤال محوري: لكيفية ايجاد السبل لاحداث تغيير في واقع الهيكل الاقتصادي العراقي؟

فرضية البحث

" ان وجود اختلال في هيكل القطاع الصناعي التحويلي العراقي ادى الى ظهور انخفاض الاسهامات النسبية للقطاعات الانتاجية في الناتج والتشغيل والاستثمار ".

اهداف البحث

يسعى البحث لتحقيق الاهداف الأتية:

1. دراسة وتحليل اسهامات مكونات الهيكل الاقتصادي العراقي من حيث قطاعاته في الناتج والتشغيل.
2. تشخيص درجة انكشاف الاقتصاد العراقي على العالم الخارجي.
3. توضيح حجم الاستثمارات في قطاعات الاقتصاد العراقي، وحجم المستهدف منها لاحداث تغيير في هيكل الاقتصاد ككل.
4. دراسة القطاع الصناعي التحويلي العراقي من حيث انشطته واحجامه، ومعرفة الاختلالات فيه، من أجل تبيان الاجراءات اللازمة للارتقاء بدور هذا القطاع لاحداث تغيير حقيقي في الهيكل الاقتصادي في العراق.

منهجية البحث

تعتمد على منهجية التحليل الوصفي الاستقرائي لنسب عناصر الهيكل الاقتصادي العراقي ما بعد التغيير السياسي في عام 2003، بالاعتماد على بيانات منشورات الجهات الرسمية العراقية.

هيكلية البحث

التي تتضمن:

- **المحور الاول:** والذي سيعمل على اجراء دراسة تحليلية لقطاعات الهيكل الانتاجي في العراق، واتجاه الاستثمارات فيها، عبر فقرتين اثنتين: الاولى: الاسهامات النسبية للقطاعات الانتاجية في العراق، والثانية: توزيع وحجم الاستثمارات في قطاعات الهيكل الاقتصادي العراقي، والمستهدفة حسب خطة التنمية الوطنية.
- **المحور الثاني:** ويتمثل بتشخيص هيكل الصناعة التحويلية العراقية وسبل الارتقاء به، سيتم ذلك من خلال فقرتين اثنين: الاولى: الهيكل الصناعي التحويلي في العراق، وحجم الاختلال فيه، والثانية: سبل الارتقاء بمستوى القطاع الصناعي التحويلي لزيادة اسهاماته النسبية في الاقتصاد العراقي.

- **المحور الاول :دراسة تحليلية لقطاعات الهيكل الانتاجي، واتجاه الاستثمارات في الاقتصاد العراقي**

عرف الاقتصادي بيرو Pero الهيكل الاقتصادي بانه مجموعة من العناصر المكونة لقطاعات الاقتصاد، المتمثلة بالعلاقات والنسب الناتجة عن الانشطة والاعمال خلال فترة زمنية معينة، حيث ينظر الى الهيكل الاقتصادي نظرة عامة لمكوناته[1]. فتشير هذه النسب لاسهام كل عنصر من عناصر الهيكل الاقتصادي في الانشطة الاقتصادية المتكونة خلال فترة زمنية معينة، فمثلاً نسب اسهام القطاعين الزراعي والصناعي في الناتج المحلي والتشغيل وفي الانشطة الاخرى. من أجل دراسة اي هيكل اقتصادي تتضمن ثلاث ابعاد:[2] البعد القطاعي، والبعد المؤسسي، والبعد الاقليمي.

لذا من أجل دراسة اهم مكونات الهيكل الاقتصادي في العراق سيتم التركيز في هذا المحور على:

- اولاً: دراسة وتحليل نسب الاسهام للقطاعات الانتاجية (الزراعة، الصناعة الاستخراجية، والصناعة التحويلية)، من حيث اسهامها في الناتج المحلي، وفي تشغيل القوى العاملة، والاختلال مابين النسبتين، ودرجة الانكشاف التجاري الذي يوضح

ISSN (1681- 6870)

الضعف النسبي في قدرة القطاعات الانتاجية على تلبية الطلب المحلي من السلع وقدرتها في توفير الموارد المالية الاجنبية لتحسين الجانب الاقتصادي المحلي مقابل الجانب الدولي. فدراسة وتحليل هيكل الانتاج في الاقتصاد ذو اهمية في تبيان مسيرة العملية التنموية في البلد، وتحليل مسيرة السياسات الاقتصادية ومدى قدرتها في معالجة الواقع الانتاجي وقراءته من ثم اسناد العملية التنموية لتوجيهها بالاتجاه الصحيح، وتشخيص التشابكات القطاعية بين القطاعات الاقتصادية. [3]

- ثانياً: سيتناول هذا المحور على دراسة وتحليل اتجاهات الاستثمارات وحجمها على مستوى القطاعات الانتاجية، والمستهدف من الاستثمارات لتحقيق اهداف خطة التنمية الوطنية (2018– 2022)، لغرض تقييم ما متوقع تخصيصه للمرحلة التي مرت لعام 2018 والفترة التي مرت من عام 2019، وتشخيص ما تم استهدافه من حجم الاستثمارات للمدة المتبقية من خطة التنمية الوطنية لتحقيق التغيير المستهدف للهيكل الاقتصادي العراقي.

اولاً: الاسهامات النسبية للقطاعات الانتاجية في العراق

الاقتصاد العراقي بعد التغيير السياسي في عام 2003 توجه بشكل واسع وكبير ناحية الانتاج النفطي والاهتمام بالقطاع الانتاجي للصناعة الاستخراجية، مقابل اهمال دور القطاعات الانتاجية الاخرى، أدى ذلك الى تعميق الطبيعة الريعية للاقتصاد العراقي، اذ تضائل اسهام انشطة القطاعات الاقتصادية كالصناعة والزراعة والخدمات، وتراجع انشطة هذه القطاعات بسبب الهجرات الواسعة للفلاحين والقوى العاملة نتيجة الاوضاع الامنية وضعف اجراءات السياسات الاقتصادية للحكومات المتعاقبة بعد عام 2003، وتردي الاوضاع الخدمية العامة كالتعليم والصحة. اضافة الى الاستقطاب الواسع للقوى العاملة من قبل الحكومة التي تركزت توجهاتها ناحية قطاعات غير منتجة كالدفاع والامن، وتزايد مستويات البطالة المقنعة في الدوائر الحكومية مما ادى الى تراجع الانتاج والانتاجية في القطاعات الاقتصادية، جاء توجه القوى العاملة للقطاع الحكومي غير المنتج نتيجة سياسة الاجور والرواتب غير المدروسة من قبل الحكومة، والتراجع النسبي لاسهام القطاع الانتاجي الخاص بالاقتصاد العراقي، يضاف الى ماسبق التوجه الحكومي ناحية الانفاق التبذيري الاستهلاكي، وتوسع ظاهرة الفساد الاداري والمالي الذي سيبعد المستثمرين من الاستثمار في القطاع الانتاجي نتيجة رفع كلفهم الادارية والانتاجية. كل ذلك انعكس على الاسهام النسبي للقطاعات المكونة للهيكل الانتاجي للاقتصاد العراقي، ويمكن تشخيص ذلك من خلال تحليل نسب الاسهام القطاعي في الناتج والتشغيل والصادرات السلعية، وكما يلي:

1. اسهام القطاعات الانتاجية في الناتج المحلي

هذه النسب مبينه بالجدول (1) الأتي:

جدول (1): الاسهام النسبي للقطاعات الانتاجية العراقية في الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة للمدة (2003–2019)

السنوات / القطاع	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الزراعة %	14.3	10.9	13.7	12.9	9.2	7.5	5.2	8.1	7.7
الصناعة الاستخراجية %	51.6	47.7	42.4	40.6	43	45.4	42.8	41.9	43.5
الصناعة التحويلية %	4.6	2.3	2.2	2.2	2.3	2.3	2.6	2.9	2.7

السنوات / القطاع	2012	2013	2014	2015	2016	2017*	2018*	2019*
الزراعة %	7	6.6	4.1	2.5	2.7	1.9	1.4	1.3
الصناعة الاستخراجية %	43.8	42	52.6	59.3	64.8	64.6	64.3	65.8
الصناعة التحويلية %	3.1	2.6	1.2	0.9	0.9	1.2	0.9	0.8

المصدر: النسب من استخراج الباحث بالاعتماد على البيانات المنشورة من قبل:

- **جمهورية العراق، المجموعة الاحصائية السنوية للمدة (2003 – 2016)، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، مديرية الحسابات القومية.**
- **جمهورية العراق، التقديرات الاولية والفصلية لاجمالي الناتج المحلي لعامي (2017 - 2019)، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، مديرية الحسابات القومية.**

*** النسب لعامي 2017 و2018 بالاعتماد على بيانات تقديرية اولية، وعام 2019 بالاعتماد على البيانات المقدرة للفصل الاول.**

من الجدول (1) يلاحظ خلال المدة (2003 – 2019) ان نسب اسهام القطاع الزراعي والصناعة التحويلية في الناتج المحلي بالاسعار الثابتة قد سجلت نسب متدنية نسبياً، فتراجع الاسهام النسبي للزراعة في الناتج من اعلى نسبة بلغت 14.3% في عام 2003، الى نسب متدنية ففي عامي 2018 و2019 بلغت النسبة على التوالي 1.4% و1.3%، كما بلغ متوسط نسب اسهام القطاع الزراعي في الناتج ما نسبته 6.9%. اما في الصناعة التحويلية فخلال المدة المختارة فقد سجلت نسب اسهام متدنية نسبياً في اسهاماتها بالناتج، فكانت اعلى نسبة في عام 2003 حيث بلغت 4.6%، لتتراجع بعدها النسب الى نسب متدنية، لتبلغ في عام 2018 نسبة اسهام الصناعة التحويلية بالناتج ما نسبته 0.9%، ولتنخفض النسبة الى 0.8% في بداية الفصل الاول لعام 2019، وبلغ متوسط نسب اسهام الصناعة التحويلية في الناتج ما نسبته 2.1% لتسجل الصناعة اقل نسبة مساهمة مقارنة بباقي القطاعات الانتاجية ذلك خلال المدة المختارة. بالنسبة للصناعة الاستخراجية فقد سجلت متوسط نسب اسهامها بالناتج خلال المدة المختارة ما نسبته 50.4%، فكانت النسب خلال المدة المختارة تسير باتجاه متذبذب نسبياً، فبلغت في عام 2003 ما نسبته 51.6%، لتنخفض نسبياً الى ما نسبته 42% في عام 2013، ثم تصاعدت الى 65.8% في بداية الفصل الاول لعام 2019.

ISSN (1681- 6870)

2. اسهام القطاعات الانتاجية في تشغيل القوى العاملة ومقارنتها مع نسب الناتج

تم ادراج نتائج الاسهام النسبي لمستوى التشغيل بالقطاعات الانتاجية بالجدول الأتي:

جدول (2):الاسهام النسبي للقطاعات الانتاجية العراقية في تشغيل القوى العاملة للمدة (2003 – 2017)

السنوات / القطاع	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الزراعة %	12.5	8.7	5.3	6.6	7.9	8.2	4.2	7.1
الصناعة الاستخراجية %	1.8	2	2.1	2.2	2.4	2.5	2.6	2.6
الصناعة التحويلية %	18.9	16	10.9	9.6	13.1	15.4	8.5	9.9
اجمالي النسب %	33.2	26.7	18.3	18.4	23.4	26.1	15.3	19.6

السنوات / القطاع	2011	2012	2013	2014	2015	*2016	*2017
الزراعة %	7.6	8.1	8.3	7.6	7.7	7.2	6.8
الصناعة الاستخراجية%	2.6	2.7	2.9	3	3.1	3.4	3.7
الصناعة التحويلية %	10.8	10.4	10.7	9.5	9.1	10.1	10.5
اجمالي النسب %	21	21.2	21.9	20.1	19.9	20.7	21

المصدر: النسب من استخراج الباحث بالاعتماد على البيانات المنشورة من قبل:

- جمهورية العراق، المجموعة الاحصائية السنوية للمدة (2003 – 2017)، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، مديرية الحسابات القومية.

*** النسب لعامي 2017 و2016 تم استخراجها بالاعتماد على بيانات تقديرية اولية.**

يلاحظ من الجدول (2) وخلال المدة (2003 – 2017) ان نسب اسهام القطاعات الانتاجية في تشغيل القوى العاملة قد سجلت نسب متذبذبة نسبياً على مستوى القطاعات الثلاثة (الزراعة، والصناعة الاستخراجية، والتحويلية)، وبشكل لا يتناسب مع الدور الاستيعابي الذي يناسب هذه القطاعات، والدور الكبير المفروض ان تؤديه هذه القطاعات في تشغيل القوى العاملة. فكانت اعلى نسبة اسهام على مستوى القطاعات الثلاثة قد بلغت 33.2% في عام 2003، موزعة على الزراعة والصناعة الاستخراجية والتحويلية بنسب 12.5% و1.8% و18.9% على التوالي، لتذبذب بعد ذلك بين التصاعد تارة وتنخفض تارة بنسب خجولة. فبلغت اقل نسبة اسهام للقطاعات الثلاثة ما نسبته 15.3%، موزعة على الزراعة والصناعة الاستخراجية والتحويلية بنسب 4.2% و2.6% و8.5% على التوالي.

كما ان القطاع الذي سجل اعلى نسب تشغيل خلال المدة المختارة قد سجلت في الصناعة التحويلية بنسب تراوحت ما بين (8.5% - 18.9%)، يلي هذه الصناعة في ترتيب النسب القطاع الزراعي فكانت النسب ما بين (4.2% - 12.5%)، اما الصناعة الاستخراجية فقد سجلت نسب متصاعدة نسبياً فارتفعت النسبة من 1.8% في عام 2003 الى 3.7%، على الرغم من هذا التصاعد في نسب اسهام الصناعة الاستخراجة الا انها سجلت اقل النسب على مستوى القطاعات الانتاجية العاملة في الاقتصاد العراقي، لذا لابد من ربط نسب اسهام القطاعات الانتاجية في التشغيل مع نسب اسهامها في الناتج المحلي الاجمالي ليكون مقياس لتشخيص الاختلال في الهيكل الانتاجي، حيث ان الفرق بين الاسهام النسبي لكل قطاع في الناتج المحلي الاجمالي مطروحاً منه الاسهام النسبي لكل قطاع في تشغيل القوى العاملة هو يعبر عن نسبة الاختلال في القطاع الواحد [4]، حيث تم ايجاد نسب الاختلالات الهيكلية على مستوى القطاعات الانتاجية الثلاثة بالشكل الموضح بالجدول الأتي:

جدول (3): نسب الاختلالات الهيكلية على مستوى القطاعات الانتاجية العراقية للمدة (2003 – 2017)

السنوات / القطاع	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الزراعة %	1.8	2.2	8.4	6.3	1.3	-0.7	1	1
الصناعة الاستخراجية%	49.8	45.7	40.3	38.4	40.6	42.9	40.2	39.3
الصناعة التحويلية%	-14.3	-13.7	-8.7	-7.4	-10.8	-13.1	-5.9	-7

السنوات / القطاع	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الزراعة %	0.1	-1.1	-1.7	-3.5	-5.2	-4.5	-4.9
الصناعة الاستخراجية%	40.9	41.1	39.1	49.6	56.2	61.4	60.9
الصناعة التحويلية%	-8.1	-7.3	-8.1	-8.3	-8.2	-9.2	-9.3

المصدر: النسب من استخراج الباحث بالاعتماد على النتائج المستخرجة بالجدولين (1 و2)، من خلال طرح نسب الاسهام لكل قطاع في الناتج المحلي من نسب الاسهام لكل قطاع في مستوى التشغيل.

يلاحظ من الجدول (3) ان نسب الاختلال في القطاع الزراعي قد سجل نسب موجبة وسالبة خلال المدة المختارة، ففي بداية المدة من عام 2003 الى عام 2007 قد سجل نسب موجبة تراوحت ما بين (1.3% - 8.4%)، ثم بعد ذلك تذبذبت نسب الاختلال الهيكلي للزراعة ما بين 0.7-% الى 1% ذلك خلال المدة من عام 2008 الى عام 2012، بعد التذبذب النسبي اتجهت نسب الاختلال الهيكلي للزراعة الى تسجيل نسب سالبة من عام 2013 الى عام 2017 فتراوحت ما بين 5.2-% الى 1.1-%. تشير

ISSN (1681- 6870)

نسب الاختلال للقطاع الزراعي الى ضعف القطاع في امتصاص القوى العاملة الفاعلة في النشاط الاقتصادي، هذا الأمر عكس ما هو المفروض ان يحصل، حيث يعد الاقتصاد العراقي من الاقتصادات الزراعية والمفروض ان تكون الزراعة القطاع الاوسع في تشغيل القوى العاملة مما يشير الى تراجع دور القطاع الزراعي وتدهور واقعه، فيؤدي الى هجرة الفلاحين للاراضي الزراعية نتيجة الاوضاع الامنية والسياسية التي يمر بها البلد، واهمال الاراضي وعدم استصلاحها فيزيد من رقعة الاراضي المعرضة للتصحر. بالنسبة للصناعة الاستخراجية فقد سجلت نسب موجبة على طول المدة المختارة، بسبب الاسهام الملاحظ لهذه الصناعة في الناتج مقارنة باسهامها في تشغيل القوى العاملة، مما يشير الى همينة لهذه الصناعة في القطاعات الانتاجية العاملة في البلد مقابل القدرة الاستيعابية للقوى العاملة، بسبب طبيعة هذه الصناعة في استخدام كثيف لرأس المال مقابل الاستخدام الاقل كثافة للعمل، فتراوحت نسب الاختلال في الصناعة الاستخراجية ما بين (38.4% - 60.9%). اما الصناعة التحويلية فقد سجلت نسب اختلال سالبة تراوحت ما بين (14.3-% - 5.9-%) خلال المدة (2003 – 2017)، يشير ذلك الى ان الصناعة التحويلية هي من نوع كثيفة العمل من خلال نسب الاسهام في تشغيل القوى العاملة النشطة في الاقتصاد العراقي. يشير هذا ايضاً الى ضعف هذه الصناعة في الاسهام النسبي للقيمة المضافة للاقتصاد العراقي، مما يضعف من دوره القيادي للقطاعات الاخرى في النهوض نحو تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة، هذا الأمر يتطلب وجود سياسات اقتصادية ترفع من اسهامه النسبي في العملية التنموية الشاملة.

3. اسهام القطاعات الانتاجية في هيكل التجارة الخارجية:

هيكل التجارة الخارجية له علاقة وثيقة بالقطاعات الانتاجية العاملة في الاقتصاد، حيث تؤثر هذه القطاعات في نمو عناصر هيكل التجارة الخارجية، بالتالي تؤدي الى نمو الاقتصادات المحلية. فالقطاعات الانتاجية المحلية تساهم في رفع الدخل القومي من خلال حقن الاقتصاد المحلي بعوائد الصادرات، وتساهم في رفع كفاءة استغلال الموارد الاقتصادية من خلال توجيه الاستثمارات ناحية المشاريع التي تحقق اعلى نسبة من الربح باقل استغلال للموارد الموجودة بالاقتصاد، كما ان هذه القطاعات تؤثر في توجهات الاستهلاك والادخار من خلال خلق فرص عمل جديدة بما يؤدي الى زيادة الدخول الشخصية للمجتمع[5]، وتلبية حاجات المجتمع من السلع التي يرغب في استهلاكها. لذا كان لابد من دراسة وتحليل اسهامات القطاعات الانتاجية العراقية في هيكل التجارة الخارجية (الصادرات والاستيرادات)، وكما مبين بالأتي:

أ. هيكل الصادرات السلعية: ان تردي واقع القطاعات الانتاجية للصناعة التحويلية والقطاع الزراعي سيؤدي الى الاخلال في التنوع السلعي المعد للتصدير، وبالاعتماد على قطاع واحد (النفط الخام) للتصدير سيسهم في انخفاض القدرة على المرونة في حالة تعرض هذا القطاع للصدمات والازمات المتأتية من الخارج، كما هو مشخص في الجدول (4) الذي يبين متوسطات الاسهام النسبي لمجموعة من السلع المصدرة للخارج حسب التصنيف الدولي الموحد للتجارةS.I.T.C•، فيلاحظ من الجدول عدم امتلاك العراق للتنوع في الصادرات السلعية خلال المدة (2003 – 2018)، حيث تشكل الصادرات من الوقود المعدنية وزيوت التشحيم (التي تتضمن الصادرات النفطية) النسبة الاكبر بمتوسط اسهام 98.4% من اجمالي الصادرات السلعية، اما النسبة 1.6% فهي تمثل السلع الاخرى المساهمة في اجمالي الصادرات. بالتالي الاعتماد على سلعة واحدة للتصدير ستنعكس بالسلب على الاقتصاد العراقي في حالة انخفاض سعرها بالاسواق الاجنبية او انخفاض الطلب على هذه السلعة.

جدول (4): متوسط نسب اسهام السلع في هيكل الصادرات في العراق للمدة (2003 – 2018)

الصادرات السلعية / البند	المواد الغذائية والحيوانية الحية %	المشروبات والتبغ %	المواد الخام غير الغذائية عدا الوقود %	الوقود المعدنية وزيوت التشحيم %	الزيوت والشحوم الحيوانية والنباتية %
متوسط الصادرات (2003–2018)	0.6	0	0.6	98.4	0

الصادرات السلعية / البند	المواد الكيمياوية %	سلع مصنعة ومصنفة حسب المادة %	مكائن ومعدات نقل %	مصنوعات متنوعة %	السلع غير المصنفة حسب النوع %
متوسط الصادرات (2003–2018)	0.1	0.1	0.2	0	0.013

المصدر: متوسط النسب من استخراج الباحث بالاعتماد على البيانات المنشورة من قبل: جمهورية العراق، التقارير الاقتصادية السنوية للمدة (2003 – 2018)، البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث.

ب. هيكل الاستيرادات السلعية: ان عدم قدرة القطاعات الانتاجية في العراق على تلبية الحاجات الاساسية للمجتمع من السلع سيؤدي الى استيراد هذه السلع من الدول الاخرى، فالجدول (5) يبين نسب اسهام كل سلعة من السلع المستوردة من

• التصنيف الدولي الموحد للتجارة (S.I.T.C) Standard International Trade Classification هذا التصنيف تم التوصية به من قبل اللجنة الاحصائية للامم المتحدة في دورتها الخامسة، على اساس هذه التوصية حث المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام 1950 على اعتماد جميع الحكومات لهذا التصنيف الموحد، فمنذ 1960 تم اعتماد التصنيف بشكل واسع من قبل حكومات العديد من الدول والمنظمات الدولية من أجل تجميع بيانات التجارة الدولية للسلع، فيتم تجميع البيانات بالاستناد الى تسميات بروكسل للتعريفات الكمركية فتوفر تجمعات لانواع السلع مثل: الاغذية، والمواد الخام، والمواد الكيمياوية، والمكائن ومعدات النقل، والسلع الاساسية حسب مرحلة التصنيع وحسب الصناعة. المصدر:
- الامم المتحدة، التصنيف الدولي الموحد للتجارة التنقيح الرابع، ورقات احصائية، السلسلة ميم، العدد 34، نيويورك، ص 5.

ISSN (1681- 6870)

الخارج بالنسبة لاجمالي الاستيرادات السلعية خلال المدة (2003–2019) التي تشير الى وجود قصور من قبل القطاعات الانتاجية العراقية في انتاج السلع الزراعية والصناعية وغيرها من السلع، مما انعكس على توجه الطلب المحلي ناحية الاستيرادات، فتراوحت متوسطات نسب الاسهام لمجموعة من السلع حسب التصنيف الدولي ما بين (1.3% - 38%)، وتوزعت بنسب ثابتة نسبياً خلال سنوات المدة المختارة.

جدول (5): متوسط نسب اسهام السلع في هيكل الاستيرادات في العراق للمدة (2003– 2018)

الصادرات السلعية / البند	المواد الغذائية والحيوانية الحية %	المشروبات والتبغ %	المواد الخام غير الغذائية عدا الوقود %	الوقود المعدنية وزيوت التشحيم %	الزيوت والشحوم الحيوانية والنباتية %
متوسط الاستيرادات (2003 – 2018)	5	1.3	1.7	9.3	6

الصادرات السلعية / البند	المواد الكيمياوية %	سلع مصنعة ومصنفة حسب المادة %	مكائن ومعدات نقل %	مصنوعات متنوعة %	السلع غير المصنفة حسب النوع %
متوسط الاستيرادات (2003 – 2018)	6.3	10.2	38	19.3	2.9

المصدر: متوسطات النسب من استخراج الباحث بالاعتماد على البيانات المنشورة من قبل: جمهورية العراق، التقارير الاقتصادية السنوية للمدة (2003 – 2018)، البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث.

ج. درجة الانكشاف التجاري: الذي يتم قياسه من خلال جمع الصادرات والاستيرادات من السلع ثم تقسيمها على الناتج المحلي مضروباً في 100، حيث تعد هذه النسبة مؤشر لانفتاح الاقتصاد المحلي على العالم الخارجي، فهي تبين الاهمية النسبية المشتركة للصادرات والاستيرادات السلعية، مما يدل على مدى اعتماد المنتجين المحليين على الطلب الاجنبي، ومدى اعتماد المستهلكيين المحليين على العرض الاجنبي6، بالتالي تأثر الاقتصاد المحلي بالمؤثرات الخارجية. لدراسة وتحليل الانكشاف التجاري للاقتصاد العراقي على العالم الخارجي تم اعداد الجدول (6) الذي يقيس نسب الصادرات والاستيرادات بالنسبة للناتج المحلي بالاسعار الجارية، كما مبين بالأتي:

جدول (6): نسب انكشاف الاقتصاد العراقي على العالم الخارجي للمدة (2003 – 2018)

السنوات / البند	درجة الانكشاف %
2003	8.4
2004	106.8
2005	94.5
2006	80.7
2007	66.6
2008	75.4
2009	72.5
2010	69.1
2011	68.6
2012	70.3
2013	63.5
2014	61.8
2015	48.9
2016	45.3
2017	50.0
2018	62.6
المتوسط	**65.3**

المصدر: النسب من استخراج الباحث بالاعتماد على البيانات المنشورة من قبل:

- **جمهورية العراق، المجموعة الاحصائية السنوية للمدة (2003 – 2016)، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، مديرية الحسابات القومية.**
- **جمهورية العراق، التقديرات الاولية والفصلية لاجمالي الناتج المحلي لعامي (2017 و2018)، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، مديرية الحسابات القومية.**

فالملاحظ من الجدول اعلاه ان اعلى نسبة لانكشاف الاقتصاد العراقي كان في عام 2004 فبلغت 106.8%، جاءت نتيجة سياسة الانفتاح الاقتصادي التي انتهجها العراق بعد التغيير السياسي في عام 2003، بعد ذلك اتجهت النسبة الى الانخفاض النسبي فكانت ادنى نسبة في عام 2017 حيث بلغت 50%، مشيره الى تزايد قيمة الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية نتيجة زيادة قيمة عوائد الصادرات النفطية، وكما بلغ متوسط الانكشاف التجاري خلال المدة المختارة ما نسبته 65.3%، الذي يبين مدى تبعية الاقتصاد العراقي للخارج. فزيادة درجة الانكشاف التجاري له آثار على الهيكل الانتاجي والتصديري في الاقتصاد عندما تزداد النسبة عن 45% 7، كما تخفض من تأثيرات الاجراءات التي ترغب ان تقوم بها الحكومة من خلال توجهات سياساتها الاقتصادية من أجل احداث تغييرات هيكلية في نسب اسهام القطاعات الانتاجية في المتغييرات الاقتصادية.

ISSN (1681- 6870)

ثانياً: توزيع وحجم الاستثمارات في قطاعات الهيكل الاقتصادي العراقي، والمقدرة حسب خطة التنمية الوطنية

لاهمية الاستثمار في تطوير عناصر قطاعات الهيكل الانتاجي والعلاقات بين هذه العناصر، بما يجر قطاعات هذا الهيكل الى اتجاه تنميته وتطويره للاقتصاد من التخلف الى التقدم، من خلال ارتباط هذه القطاعات الانتاجية فيما بينها وبين القطاعات الاخرى الخدمية والانشائية. لذا لابد دراسة وتحليل توزيع الاستثمارات في الاقتصاد العراقي، وماهو حجم هذه الاستثمارات المستهدفة في خطة التنمية الوطنية للمدة (2018 – 2022)، كما مبين بالأتي:

1. توزيع الاستثمارات حسب القطاعات الاقتصادية

الاستثمار عبارة عن مصطلح اقتصادي يشير لعملية تحويل رأس المال النقدي الى الشكل المادي 8، الذي يضيف للاقتصاد اضافات رأسمالية جديدة تزيد من حجم رأس المال القائم، فتعمل القطاعات الاقتصادية الى توظيف رأس المال النقدي في مشاريع لغرض تكوين رأس المال الثابت♦** في هذه القطاعات، وزيادة حجم المنتوجات التي تعمل على تلبية الاحتياجات الاستهلاكية من هذه المنتجات. فتم اعداد الجدول (7)، الذي يبين توزيع تكوين رأس المال الثابت على مستوى انشطة القطاعات الاقتصادية في العراق خلال المدة (2003 – 2017)، كما مبين بالجدول الأتي:

جدول (7): توزيع تكوين رأس المال الثابت حسب القطاعات الاقتصادية العراقية، والاهمية النسبية لكل قطاع خلال المدة (2004 - 2017)

البنود / السنوات	القطاع الزراعي (مليار دينار)	الاهمية النسبية (%)	الصناعة الاستخراجية (مليار دينار)	الاهمية النسبية (%)	الصناعة التحويلية (مليار دينار)	الاهمية النسبية (%)	القطاعات الانشائية والخدمية (مليار دينار)	الاهمية النسبية (%)	الاجمالي (مليار دينار)	معدل التغير السنوي (%)
	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)	(8)	(9)	(10)
2004	18	0.6	452	15.8	197	6.9	2191	76.7	2858	—
2005	214	2.1	2403	23.6	66	0.6	7500	73.7	10182	256.3
2006	667	3.9	2641	15.6	3218	19	10385	61.4	16911	66.1
2007	18	0.2	192	2.5	189	2.5	7132	94.7	7530	-55.5
2008	54	0.2	149	0.6	270	1.2	22768	98	23241	208.6
2009	13	0.1	239	1.8	540	4	12679	94.1	13471	-42.0
2010	3891	13.1	3000	10.1	1248	4.2	21615	72.6	29755	120.9
2011	597	2.1	4118	14.6	1611	5.7	21910	77.6	28235	-5.1
2012	1420	3.7	2956	7.7	1031	2.7	32733	85.8	38140	35.1
2013	794	1.4	3116	5.7	2076	3.8	49051	89.1	55037	44.3
2014	541	1	4827	8.6	1186	2.1	49283	88.3	55837	1.5
2015	213	0.4	28869	57	852	1.7	20716	40.9	50650	-9.3
2016	329	1.1	11988	41.8	1460	5.1	14927	52	28703	-43.3
***2017**	793	2.2	14745	40.3	3920	10.7	17124	46.8	36582	27.5
معدل النمو المركب %	33.6	—	30.8	—	25.9	—	17.1	—	21.7	—

المصدر: الاعمدة (1 و3 و5 و7 و9) من عمل الباحث بالاعتماد على:

- **جمهورية العراق، المجموعة الاحصائية السنوية للمدة (2004 – 2014)، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، مديرية الحسابات القومية.**
- **جمهورية العراق، التقديرات الاولية والفعلية لاجمالي تكوين رأس المال الثابت للمدة (2015 - 2017)، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، مديرية الحسابات القومية.**
- **الاعمدة (2 و4 و6 و8 و10)، ومعدل النمو المركب من عمل الباحث.**

*** تكوين رأس المال الثابت لعام 2017 تعد تقديريات اولية.**

يلاحظ من الجدول (7) وخلال المدة (2003 – 2017) ان حجم اجمالي تكوين رأس المال الثابت (اجمالي الاستثمارات) متذبذب نسبياً، فسجل ارتفاعاً في السنوات (2004 و2006 و2008 و2010 و2012 و2013 و2014 و2017)، فبلغ اجمالي رأس المال الثابت خلال هذه السنوات ما بين (10182 – 55837) مليار دينار، بنسب ارتفاع موجبة بلغت ما بين (1.5% - 256.3%). اما باقي السنوات للمدة المختارة فقد سجلت انخفاض في تكوين رأس المال الثابت حيث بلغ ما بين (7530 – 50650) مليار دينار، بنسب انخفاض سالبة التي كانت مابين (5.1-% - 55.5-%)، من اسباب هذه الانخفاضات الازمة المالية العالمية التي انعكست آثارها على حجم الاستثمار في عام 2009، ويضاف لهذا السبب مواجهة العراق الاضطرابات الامنية

♦ تكوين رأس المال الثابت هو التراكم الرأسمالي في الاقتصاد مضافاً اليه رأس المال القائم، حيث يشير ايضاً الى الاستثمار الاجمالي.

ISSN (1681- 6870)

والسياسية وانخفاض السيولة النقدية نتيجة اضطرابات اسعار النفط. كما بلغ معدل النمو المركب لاجمالي تكوين رأس المال الثابت ما نسبته 21.7%، وهو يشير الى نمو ضعيف نسبيا للاستثمارات في القطاعات الاقتصادية العراقية وخلال المدة المختارة.

بالنسبة لتوزيع رأس المال الثابت على القطاعات الاقتصادية في العراق خلال المدة المختارة فقد سجل القطاع الزراعي نسب منخفضة للاهمية النسبية لهذا القطاع على مستوى اجمالي رأس المال الثابت حيث بلغت ما بين (0.1% - 13.1%)، فبلغ رأس المال الثابت ما بين (13 – 3891) مليار دينار، وبلغ معدل النمو المركب في هذا القطاع ما نسبته 33.6%.

اما استثمارات الصناعة الاستخراجية فقد سجلت نسب الاهمية النسبية لتكوين رأس المال الثابت نسباً متذبذبة، كما انها تعد منخفضة نسبياً اذا اخذنا بنظر الاعتبار هيمنة هذه الصناعة على مستوى الاقتصاد العراقي، فكانت اقل نسبة قد سجلت في عام 2008 لتبلغ 0.6%، بمقدار 149 مليار دينار. اما اعلى نسبة فسجلت في عام 2015 فبلغت 57%، بمقدار 28869 مليار دينار. لتنخفض بعدها نسبة اهمية الصناعة الاستخراجية في اجمالي تكوين رأس المال بشكل متتالي للعامين 2016 و2017 الى ما نسبته 41.8% و40.3% على التوالي، بمقدار بلغ 11988 و14745 مليار دينار (على التوالي)، وبلغ معدل النمو المركب خلال المدة المختارة ما نسبته 30.8%.

وفي الصناعة التحويلية فان اهميتها بالنسبة لاجمالي تكوين رأس المال فسجلت منخفضة نسبياً مقارنةً بالقطاع الزراعي والاستخراجي، فبلغت اقل نسبة 0.6% في عام 2005، بمقدار لرأس المال الثابت بلغ 66 مليار دينار. لترتفع النسبة في عام 2006 الى اعلى مستوى لها على طول المدة المختارة لتبلغ ما نسبته 19%، بمقدار 3218 مليار دينار. لتسجل بعد هذا العام تذبذب في حجم تكوين رأس المال الثابت في الصناعة التحويلية لتصل الى نسبة 10.7% في عام 2017، بمقدار بلغ 3920 مليار دينار، جاء نتيجة تحسن الوضع الامني فرفع ذلك من حجم الاستثمارات في هذه الصناعة، كما سجل معدل المركب ما نسبته 25.9%.

بالنسبة لباقي القطاعات الاقتصادية العاملة بالعراق المتمثلة بالقطاعات الانشائية والخدمية فسجلت اهمية نسبية مرتفعة بالمقارنة مع القطاعات الانتاجية الثلاث، فتراوحت النسب ما بين (40.9% - 94.7%)، بتكوين لرأس المال الثابت الذي تراوح ما بين (2191 – 49283) مليار دينار، وبمعدل نمو مركب بلغ 17.1%.

2. توزيع الاستثمارات حسب القطاعين العام والخاص

ان القطاعين العام والخاص لهما دور اقتصادي مهم في انشطة هيكل الاقتصاد المحلي وعناصره، من خلال الاستثمارات التي يسهمان فيها التي تسهم في زيادة الانتاج (السلع والخدمات) والتشغيل للقوى العاملة، بالتالي انعكاس كل ذلك على النسب والعلاقات في الهيكل الاقتصادي. من أجل ذلك تم اعداد جدول (8) الذي يبين توزيع تكوين رأس المال الثابت وحجمه للقطاعين العام والخاص في العراق للمدة (2004 – 2017)، كما موضح بالأتي:

جدول (8): توزيع وحجم تكوين رأس المال الثابت (مليار دينار) حسب القطاعين العام والخاص في العراق للمدة (2004 - 2017)

السنوات / البنود	القطاع العام	الاهمية النسبية**	القطاع الخاص	الاهمية النسبية**
2004	2488	87	370	13
2005	9744	95.7	439	4.3
2006	16013	94.7	898	5.3
2007	6861	91.1	669	8.9
2008	22455	96.6	785	3.4
2009	12084	89.7	1388	10.3
2010	24174	92.1	2079	7.9
2011	25723	91.1	2512	8.9
2012	33274	87.2	4866	12.8
2013	45087	81.9	9950	18.1
2014	41890	75	13948	25
2015	33839	66.8	16812	33.2
2016	17390	60.6	11314	39.4
2017*	21864	59.8	14718	40.2
معدل النمو المركب**	**18.2**	**—**	**32.8**	**—**

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على:

- **جمهورية العراق، المجموعة الاحصائية السنوية للمدة (2004 – 2014)، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، مديرية الحسابات القومية.**
- **جمهورية العراق، التقديرات الاولية والفعلية لاجمالي تكوين رأس المال الثابت للمدة (2015 - 2017)، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، مديرية الحسابات القومية.**

*** تكوين رأس المال الثابت لعام 2017 تعد تقديريات اولية.**

**** النسب المئوية للاهمية النسبية لتكوين رأس المال الثابت للقطاعين العام والخاص، ومعدل نموهما المركب من عمل الباحث.**

ISSN (1681- 6870)

يلاحظ من الجدول (8) وخلال المدة (2004 – 2017) ان الاهمية النسبية للقطاع العام في تكوين رأس المال الثابت يسير بشكل عام بالاتجاه التنازلي نسبياً خلال المدة المختارة، مقابل ان اهمية اسهام القطاع الخاص في تكوين رأس المال الثابت بالاتجاه التصاعدي النسبي. فكانت اعلى نسبة لاهمية القطاع العام قد سجلت في عام 2008 فبلغت 96.6%، بمقدار 22455 مليار دينار. مقابل نسبة لتكوين رأس المال الثابت للقطاع الخاص في نفس العام التي بلغت اقل نسبة لهذا القطاع على طول المدة المختارة، فكانت ما نسبته 3.4%، وبمقدار 785 مليار دينار. لتتجه نسبة اهمية تكوين رأس المال الثابت للقطاع العام الى اقل نسبة ففي عام 2017 قد بلغت 59.8%، وبمقدار 21864 مليار دينار، مقابل اعلى نسبة لتكوين رأس المال الثابت للقطاع الخاص في نفس العام وعلى طول المدة المختارة، حيث بلغت ما نسبته 40.2%، وبمقدار 14718 مليار دينار. ان اتجاه انخفاض نسبة الاهمية النسبية للقطاع العام في تكوين رأس المال الثابت مقابل الارتفاع في نسبة الاهمية النسبية للقطاع الخاص يشير الى ان القطاع الاخير قد استفاد من البيئة التشريعية التي قدمها قانون الاستثمار ذي الرقم 13 لعام 2006، الذي يعبر عن التوجه العام للسياسة الاستثمارية ناحية تبني آلية السوق، فاسهم ذلك في تشجيع الاستثمارات الخاصة للاستفادة من المنح والامتيازات والاعفاءات الممنوحة لهذه الاستثمارات [9]، كما ان العديد من المشاريع العامة قد توقفت بسبب الازمة المالية العالمية وتراجع الايرادات النفطية [10].

3. توزيع وحجم الاستثمارات المقدرة

حسب خطة التنمية الوطنية (2018 – 2022) فقد قدرت حجم الاستثمارات المقدرة بحدود 221 تريليون دينار، لتحقيق معدل نمو مستهدف للاقتصاد العراقي خلال مدة الخطة 7%، فالمتوقع ان توفر الحكومة العراقية استثمارات بحدود 132 ترليون دينار، والباقي يوفره القطاع الخاص باستثمارات متوقعة قدرها 89 ترليون دينار[11]، اي توفر الحكومة استثمارات بنسبة 59.7% من اجمالي الاستثمارات المقدرة، والقطاع الخاص يوفر ما نسبته 40.3% من اجمالي الاستثمارات المقدرة*، بذلك فان الاقتصاد العراقي خلال المدة المستهدفة حسب الخطة لازال يعتمد على الاستثمارات الحكومية الذي يؤثر على الانشطة الانتاجية في البلد، وهذا يخالف الفلسفة الاقتصادية المعلنة في تبني آلية السوق.

كما ستتوزع هذه الاستثمارات على القطاعات الاقتصادية في العراق وفق الجدول الأتي:

جدول (9): حجم ونسب الاستثمارات المقدرة حسب القطاعات الاقتصادية لتحقيق معدل النمو المستهدف في العراق للمدة (2018 – 2022)

البنود / السنوات	الزراعة		الصناعة الاستخراجية		الصناعات التحويلية		باقي القطاعات	
	حجم (مليار دينار)	النسبة (%)	حجم (مليار دينار)	النسبة (%)	حجم (مليار دينار)	النسبة (%)	حجم (مليار دينار)	النسبة (%)
2018	1280.8	2.5	14585.1	28.3	787.2	1.5	34971	67.7
2019	1388.4	3.4	15678.7	38.1	869.9	2.1	23233.8	56.4
2020	1505	3.4	16854.2	38.4	961.2	2.2	24613.7	56.0
2021	1631.5	3.5	18117.9	38.6	1062.2	2.3	26077.7	55.6
2022	1768.5	3.5	19476.3	38.9	1173.7	2.3	27633.9	55.2
المعدل المستهدف %	**–**	**8.4**	**–**	**8.5**	**–**	**10.5**	**–**	**5.9**

المصدر: حجم الاستثمارات المقدرة والمعدل المستهدف في الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على:

- **جمهورية العراق، دليل المستثمر في العراق 2019، الهيئة الوطنية للاستثمار، ص 24.**
- **النسب المئوية في الجدول من استخراج الباحث.**

من خلال ملاحظة الجدول (9) ان حجم الاستثمارات للعامين 2018 و 2019 الخاصة بالقطاع الزراعي قد قدرت على التوالي بمبلغ 1280.8 و1388.4 مليار دينار، وبنسبة على التوالي بلغت 2.5% و3.4% من اجمالي الاستثمارات المقدرة للعامين المشار لهما سابقاً، وحجم الاستثمارات المقدرة للصناعة التحويلية لنفس العامين التي قدرت على التوالي بمبلغ 787.2 و869.9 مليار دينار، وبنسبة على التوالي بلغت 1.5% و2.1% من اجمالي الاستثمارات المقدرة للعامين المشار لهما سابقاً، ساهمت في تدني الواقع الانتاجي للزراعة والصناعة التحويلية، حيث بقيت نسب اسهامهما في الناتج المحلي متدنية، فبلغت نسب اسهام الزراعة في الناتج للعامين المشار لهما سابقاً على التوالي ما نسبته 1.4% و1.3% (راجع الجدول 1)، على الرغم من استهداف الزراعة لتحقيق معدل نمو 8.4% خلال مدة الخطة، وبالنسبة لاسهام الصناعة التحويلية في الناتج للعامين المشار لهما سابقاً فقد بلغت على التوالي ما نسبته 0.9% و0.8% (راجع الجدول 1)، على الرغم من استهداف اعلى نسبة لنموه على طول مدة الخطة الوطنية فبلغ المعدل المستهدف ما نسبته 10.5%. ومن ملاحظة النسب المخصصة للاستثمار في القطاع الزراعي والصناعة التحويلية بشكل عام فان حجم الاستثمارات المقدرة لهما متدنية، وسيطرة الصناعة الاستخراجية على حجم الاستثمارات المقدرة للخطة ككل من اجل تحقيق نمو اقتصادي مستهدف بنسبة 7% على طول مدة الخطة. فقد تصاعدت الاستثمارات المقدرة للصناعة الاستخراجية من 14585.1 مليار دينار، وبنسبة 28.3% من اجمالي الاستثمارات المقدرة في عام 2018، الى 19476.3 مليار دينار، و38.9% من اجمالي الاستثمارات المقدرة في عام 2022، يرجع ذلك الى اعتماد الاقتصاد العراقي على هذه الصناعة باعتبار انتاجها الخام هو المورد الغالب للحصول على العملات الاجنبية من الخارج. اما باقي القطاعات الاقتصادية التي يغلب عليها قطاعات البنى التحتية فقد قدرت الاستثمارات خلال مدة الخطة الوطنية ما بين (23233.8 – 27633.9) مليار دينار، وبنسب بلغت (55.2%

* النسب تم استخراجها من قبل الباحث.

ISSN (1681- 6870)

- 67.7%)، ذلك من اجل اعادة اعمار العراق خاصة المناطق المدمرة نتيجة العمليات العسكرية ضد داعش، والمساهم الاساس في عملية الاعمار هو القطاع الخاص حسب توجهات الخطة الوطنية فمن المتوقع ان يساهم بنسبة 90% [12].

يتبين ان الاقتصاد العراقي يتسم بتركز الاعتماد على قطاع الصناعة الاستخراجية (صناعة استخراج النفط الخام)، وضعف اسهام باقي القطاعات الانتاجية من صناعة تحويلية والزراعة، مما تسبب في اختلال هيكل الاقتصاد في جوانبه الانتاجية والتشغيلية، واسهامه في حجم الاستثمارات، لذا من الضروري قيام قطاع قيادي متمثل بالقطاع الصناعي التحويلي، الذي سيجر الاقتصاد ناحية احداث تغييرات جذرية من اجل الارتقاء بالاقتصاد ومعالجة اختلالاته الهيكلية.

- **المحور الثاني: واقع الصناعة التحويلية العراقية وسبل الارتقاء به**

الاساس الذي تقوم عليه بنية الهيكل الاقتصادي هو القطاع الصناعي التحويلي، فالصناعة تعمل على تلبية حاجات المجتمع من المنتجات السلعية فترفع الدخل القومي، وتعبئة الموارد الطبيعية والبشرية وتوجيهها باتجاه تحقيق الكفاءة الفنية والاقتصادية، وتوفير فرص عمل للافراد النشيطين اقتصادياً، كل ذلك سينعكس بالايجاب على عناصر ونسب الهيكل الاقتصادي ويوجهه ناحية تنشيط العلاقات بين القطاع ذاته وبين باقي القطاعات الاقتصادية.

لذا فان هذا المحور سيتضمن المطلبين الأتيين: اولاً: دراسة تحليلية لمكونات هيكل الصناعة في العراق من حيث انشطة الصناعات المكونة له، واحجام المنشآت الصناعية واعدادها، واسهامات هذه المنشآت في الانتاج وتشغيل الايدي العاملة واختلال الهيكل الصناعي التحويلي في العراق. ثانياً: ابراز اهم السبل الكفيلة بالارتقاء بواقع القطاع الصناعي التحويلي في العراق، من أجل تحسين واقعه الانتاجي لمختلف الصناعات المكونة لهذا القطاع، ليساهم بدورٍ فعال في عملية قيادة الاقتصاد العراقي ناحية النمو والنهوض الاقتصادي.

- **اولاً: الهيكل الصناعي التحويلي في العراق، وحجم الاختلال فيه:**

القطاع الصناعي التحويلي هو من القطاعات القيادية للقاطرة التنموية في أي اقتصاد، يرجع ذلك الى عدد من المبررات منها: [13]

1. الاسهام المتزايد للصناعة التحويلية في الناتج الوطني الاجمالي يؤدي الى تغيير بنية الناتج وتصحيح الاختلالات في الهيكل الاقتصادي، كما يرفع من درجة المرونة الانتاجية في البلد، ويحقق التنوع الانتاجي الحقيقي من ثم يتحقق الاستقرار في الاقتصاد.
2. يعالج القطاع الصناعي الاختلالات الهيكلية القطاعية من خلال جر القطاع الزراعي نحو النهوض وتقليل الاستيرادات الزراعية من الدول المجاورة، فالعراق بشكل عام يعاني من انخفاض نسب انتاج المحاصيل الزراعية على الرغم من زيادة استغلال الاراضي الزراعية لعام 2017 بنسبة 5.9% مقارنة بعام 2016 [14]، وعدم وجود صناعة تستفاد من المحاصيل الزراعية وتدعم القطاع الزراعي بالآلات والادوات التي يحتاجها القطاع الزراعي سيبقي هذا القطاع ضمن النسب المتدنية لاسهامه في مكونات الناتج للهيكل الاقتصادي العراقي.
3. تساعد الصناعة على تعبئة المدخرات المحلية وتوجيهها بالاتجاه الصحيح، مما يساعد في تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات عبر زيادة الصادرات السلعية والتعويض عن الاستيرادات من الخارج، بالتالي تزداد دخول العملات الاجنبية اللازمة للتنمية.
4. الصناعة تحول الاقتصاد من اقتصاد متخلف الى اقتصاد متقدم، حيث ان من ابرز سمات الاقتصادات المتقدمة هو زيادة نسبة اسهام القطاع الصناعي في الاقتصاد الوطني.
5. تسهم الصناعة في اعادة التركيب الاجتماعي عبر التوزيع للقوى العاملة بين القطاعات الانتاجية، فيزداد التجمع السكاني في المدن التي تضم الصناعات، كما تزيد الصناعات التحويلية من حالة التحضر السكاني في البلد.

ان الهيكل الصناعي التحويلي يضم مجموعات متعددة ومتنوعة من الصناعات الفرعية والاساسية التي تحتاج الى الكثير من المواد الخام، والى استخدام مختلف طرئق ووسائل الانتاج بشكل اساس الطرق الحديثة وذات التكنولوجيات العالية التقنية (تقنيات كثيفة رأس المال)، كما ان منتجات هذه الصناعات تدخل في مختلف الصناعات الاخرى (كالصناعات الزراعية والنفطية)، حيث ان قطاع الصناعة التحويلية ذات ارتباطات اقتصادية امامية وخلفية متشابكة وقوية، يضاف الى ما سبق اختلاف احجام هذا القطاع، واختلاف عائدية ملكيته وحجم الايدي العاملة فيه ومهاراتهم. بذلك سيتم دراسة وتحليل الهيكل الصناعي في العراق واختلاله وفق التصنيفات الأتية:

1. الهيكل الصناعي وفق تصنيف الانشطة الصناعية: حسب التصنيف القياسي الدولي لتصنيفات الانشطة – التنقيح الرابع I.S.I.C. 4 فان القطاع الصناعي يصنف وفق انشطة التعدين واستغلال المحاجر والصناعات التحويلية [15]، حيث تصنيف الصناعات التحويلية محل الدراسة تقسم وفق الانشطة الصناعية المبينة بالجدول (10).

يلاحظ من الجدول (10) ان القطاع الصناعي التحويلي في العراق يتركز الصناعات ذات الانشطة المرتبطة بالصناعات البتروكيمياوية والكيمياوية نتيجة توفر المادة الاولية لهذه الصناعات المتمثلة بالنفط الخام، فاحتلت صناعة فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة وغيرها من المنتجات الصناعية الكيمياوية كالادوية والمستحضرات الصيدلانية ومنتجات المطاط واللدائن المرتبة الاول ضمن انشطة القطاع الصناعي التحويلي ذلك بمتوسط لقيمة الانتاج لهذه الصناعات بلغت 34% خلال المدة (2003 – 2018)، تلي هذه الصناعات انشطة صناعة منتجات المعادن واللافلزية الاخرى التي هي عبارة عن منتجات السيراميك والاسمنت والخرسانة والزجاج وغيرها من المنتجات حيث سجلت هذه الصناعات متوسط لقيمة الانتاج خلال المدة المختارة بنسبة 21.5%، اما الصناعات الاستهلاكية كصناعة المواد الغذائية فقد جاءت بالمرتبة الثالثة حيث سجلت متوسط بلغ 19.3% خلال المدة

ISSN (1681- 6870)

المختارة، لتلي بعدها انشطة الصناعات الفرعية للقطاع التحويلي الموضحة بالجدول (10) فتراوحت متوسطاتها ما بين (0.02% - 6.3%) خلال المدة المختارة.

جدول (10): متوسط نسبة الانتاج لانشطة الصناعات التحويلية (%) في العراق للمدة (2003 – 2018)*

البند / انواع الصناعات	المتوسط للمدة 2003 – 2018
صناعة المواد الغذائية	19.3
صناعة المشروبات	5.6
صناعة منتجات التبغ	0.02
صناعة المنسوجات	1.1
خياطة الملابس الجاهزة	1.4
صناعة الجلد ومنتجاته	0.7
صناعة الخشب والفلين عدا الاثاث	0.8
صناعة الورق ومنتجاته مع الطباعة ووسائل الاعلام	0.99
صناعة فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة وغيرها من المنتجات	34
صناعة منتجات المعادن واللافلزية الاخرى	21.5
صناعة الفلزات القاعدية	0.9
صناعة منتجات المعادن المركبة عدا المكائن والمعدات	6.3
صناعة الاجهزة الكهربائية والالات والمعدات والمنتجات الالكترونية والحاسبات	2.1
صناعة المركبات ومعدات النقل الاخرى	1.1
صناعة الاثاث ومنتجات غير مصنفة بمحل اخر	4.2

المصدر: متوسطات النسب من استخراج الباحث بالاعتماد على البيانات المنشورة من قبل:

- **جمهورية العراق، المجموعة الاحصائية السنوية للمدة (2003 – 2016)، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، مديرية الحسابات القومية.**
- **جمهورية العراق، احصاء المنشآت الصناعية (الكبيرة والمتوسطة والصغيرة) لسنتي (2017 و2018)، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، مديرية الاحصاء الصناعي.**

*** المدة المختارة لا تتضمن سنة 2008 لعدم توفر الاحصاءات لتلك السنة. نسب سنة 2018 اعتمدت على احصاءات تقديرية.**

2. الهيكل وفق تصنيف حجم المنشآت الصناعية: يمكن تصنيف هيكل القطاع الصناعي التحويلي حسب حجم المنشآت الصناعية الذي يستند على معايير عدة منها اعداد المشتغلين ورؤوس الاموال المستثمرة فيها وغيرها من المعايير. حيث ان الاحصائيات الخاصة بالقطاع الصناعي التحويلي في العراق جرى تقسيمها الى منشآت صناعية تحويلية ذات احجام كبيرة ومتوسطة وصغيرة حسب اعداد المشتغلين فيها، فالكبيرة هي المنشآت التي تشغل 30 مشتغل فاكثر، والمتوسطة هي التي تشغل 10 -29 مشتغل، والصغيرة تشغل 1 – 9 مشتغل [16]. لذا لدراسة طبيعة ومكونات القطاع التحويلي العراقي حسب الحجم جرى اعداد الجدول (11) الأتي:

جدول (11): الاهمة النسبية لاعداد المنشآت الصناعية حسب الحجم، والمشتغلين فيها، وقيمة الانتاج فيها في العراق للمدة (2003 – 2018)*

البنود / السنوات	النسب حسب اعداد المنشآت %			النسب حسب اعداد المشتغلين %			النسب حسب قيمة الانتاج %		
	المنشآت الكبيرة	المنشآت المتوسطة	المنشآت الصغيرة	المنشآت الكبيرة	المنشآت المتوسطة	المنشآت الصغيرة	المنشآت الكبيرة	المنشآت المتوسطة	المنشآت الصغيرة
2003	2.4	0.4	97.1	67.8	0.9	31.3	52.2	1.3	46.5
2004	2.7	0.5	96.8	68.3	0.8	30.9	50.9	1.4	47.7
2005	4.3	0.7	95	79.1	0.8	20.1	62.6	1.3	36.1
2006	3.4	0.4	96.2	77.8	0.4	21.8	59.8	0.7	39.5
2007	3.0	0.4	96.5	75.9	0.5	23.6	68.6	0.7	30.7
2008	—	—	—	—	—	—	—	—	—
2009	4.6	0.5	95	87.1	0.4	12.5	81.7	0.4	17.9
2010	4.3	0.5	95.2	83.3	0.4	16.3	69.2	0.6	30.2
2011	1.1	0.3	98.5	55.7	0.7	43.6	51.6	1.5	47.0
2012	1.5	0.5	98	57.4	1	41.7	52.1	1.9	46.0
2013	2.3	0.8	96.9	64.8	1.3	33.9	61.2	2.6	36.1
2014	2.7	0.5	96.7	61	0.9	38.1	66.7	3.2	30.1

ISSN (1681- 6870)

2015	2.6	0.4	97	65.3	0.8	34	74.2	1.1	24.7
2016	2.1	0.7	97.2	56.5	1.3	42.2	69.1	2.0	28.9
2017	1.9	0.6	97.4	53.7	1.2	45.1	73.8	1.4	24.8
2018	2.7	0.9	96.4	60	1.4	38	76.5	1.6	22

المصدر: النسب من استخراج الباحث بالاعتماد على البيانات المنشورة من قبل:

- **جمهورية العراق، المجموعة الاحصائية السنوية للمدة (2003 – 2016)، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، مديرية الحسابات القومية.**
- **جمهورية العراق، احصاء المنشآت الصناعية (الكبيرة والمتوسطة والصغيرة) لسنتي (2017 و2018)، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، مديرية الاحصاء الصناعي.**

*** سنة 2008 لا تتوفر لها بيانات بسبب عدم توفر احصاءات من المصدر. نسب سنة 2018 اعتمدت على احصاءات تقديرية.**

الملاحظ من الجدول (11) ان اغلب مكونات القطاع الصناعي التحويلي في العراق يسوده منشآت صناعية تحويلية ذات الاحجام الصغيرة، فتسيطر هذه المنشآت على النسب الخاصة باعداد المنشآت والمشتغلين وقيمة الانتاج، فكانت نسب اعداد المنشآت الصغيرة للمدة (2003 – 2018) قد تراوحت ما بين (95% - 98.5%) من اجمالي اعداد المنشآت الصناعية التحويلية، والنسب الخاصة باعداد المشتغلين خلال نفس المدة تراوحت ما بين (12.5% - 45.1%) من اجمالي اعداد المشتغلين بالقطاع الصناعي التحويلي، والنسب الخاصة بالاهمية النسبية للمنشآت الصغيرة بقيم الانتاج خلال نفس المدة قد تراوحت ما بين (17.9% - 47.7%) من اجمالي قيمة الانتاج الصناعي. يلي المنشآت الصغيرة ضمن مكونات هيكل الصناعة التحويلية في العراق بالمرتبة الثانية المنشآت الكبيرة، فكانت نسب اعداد هذه المنشآت خلال نفس المدة قد تراوحت ما بين (1.1% - 4.6%) من اجمالي اعداد المنشآت، والنسب الخاصة باعداد المشتغلين خلال نفس المدة قد تراوحت ما بين (53.7% - 87.1%) من اجمالي اعداد المشتغلين، ونسب اهمية المنشآت الكبيرة بقيم الانتاج خلال نفس المدة قد تراوحت ما بين (50.9% - 81.7%) من اجمالي قيمة الانتاج الصناعي. اما بالنسبة للمنشآت المتوسطة فقد جاءت بالمرتبة الثالثة، فتراوحت نسب اعداد هذه المنشآت ما بين (0.3 % - 0.9%) من اجمالي اعداد المنشآت، واعداد المشتغلين خلال نفس المدة تراوحت نسبها ما بين (0.4% - 1.4%) من اجمالي اعداد المشتغلين، اما نسب اهمية المنشآت المتوسطة بقيم الانتاج خلال نفس المدة قد تراوحت ما بين (0.4% - 2%) من اجمالي قيمة الانتاج الصناعي.

3. اختلال الهيكل الانتاجي في القطاع الصناعي التحويلي: بعد عام 2003 تعرضت الصناعات التحويلية في العراق الى انتكاسات عديدة: منها نهب المشاريع العامة وحرق العديد منها، وتدمير البنية التحتية وعدم تعويض ما دمر منها إلا في نطاق ضيق، أو يكون ما تم تعويضه غير داعم للقطاع الصناعي او مساند له، وضعف الحماية الحقيقية لهذا القطاع من قبل الحكومة، وضعف مساندة القطاع الصناعي الخاص من جانب التمويل وتشجيع التوجيهات للمدخرات الفردية والمصرفية ناحية الاستثمارات الصناعية، وتفضيل القطاع الخاص لتشغيل امواله في القطاعات ذات المردود السريع وقصيرة المدى، واستشراء ظاهرة الفساد الاداري والمالي في بعض الدوائر الحكومية المرتبطة بالانشطة الانتاجية الحقيقية، وعدم الجدية في معالجة ظاهرة البطالة بين القوى النشطة اقتصادياً عبر خلق فرص عمل من خلال تشجيع الاستثمارات الطويلة الآجل التي تكون عادة في الاستثمار بالانشطة الصناعية، وتوسع البطالة المقنعة في المشاريع العامة بسبب التوظيف غير المدروس من قبل الجهات العامة، فضلاً عن اضطرابات الاوضاع الامنية والسياسية التي مر ويمر بها الاقتصاد العراقي بشكل عام والقطاع الصناعي التحويلي بشكل خاص، فاثر كل ذلك على الانتاج والتشغيل في المنشآت الصناعية المكونة للقطاع الصناعي التحويلي لتخلق اختلالاً في هذه المنشآت، من أجل ذلك تم اعداد الجدول (12) الذي يوضح نسب الاختلال الانتاجي في المنشآت الصناعية الكبيرة والمتوسطة والصغيرة خلال المدة (2003 – 2018)، المبينة كالأتي:

جدول (12): نسب الاختلال الانتاجي في القطاع الصناعي حسب الحجم في العراق للمدة (2003 – 2018)

البنود / السنوات	الاختلال في المنشآت الصناعية الكبيرة %	الاختلال في المنشآت الصناعية المتوسطة %	الاختلال في المنشآت الصناعية الصغيرة %
2003	-15.6	0.4	15.2
2004	-17.4	0.6	16.9
2005	-16.5	0.6	15.9
2006	-18.0	0.2	17.8
2007	-7.3	0.2	7.1
2008	–	–	–
2009	-5.5	0.02	5.4
2010	-14.1	0.2	14.0
2011	-4.2	0.8	3.4
2012	-5.3	0.9	4.4
2013	-3.6	1.3	2.2

ISSN (1681- 6870)

2014	5.7	2.4	-8.1
2015	8.9	0.4	-9.2
2016	12.6	0.7	-13.3
2017	20.2	0.1	-20.3
2018	16.0	0.2	-16.2

المصدر: النسب من استخراج الباحث بالاعتماد على النتائج المستخرجة بالجدول (10)، من خلال طرح نسب الاهمية النبيسة لكل منشآة في قيم الانتاج الصناعي من نسب الاهمية النسبية لكل منشآة في مستوى التشغيل.

يلاحظ من الجدول (12) ان المنشآت الصناعية الكبيرة تعاني من اختلالات من عام 2003 الى عام 2013، هي سجلت نسب الاختلال في الهيكل الانتاجي نسب سالبة تراوحت ما بين (18-% - 3.6-%)، يرجع ذلك الى التوقف في المنشآت الصناعية العامة التي اغلبها ذات الحجم الكبير، والى التوظيف الواسع في هذه المنشآت الذي زيد من نسب القوى العاملة التي تعد بطالة مقنعة، الامر الذي ادى الى اختلال المستوى الانتاجي في المنشآت الكبيرة ككل. اما بقية المدة فقد سجلت نسب الاختلال في المنشآت الكبيرة نسب موجبة متصاعدة نسبياً تراوحت ما بين (5.7% - 20.2%)، نتيجة محاولات هذه المنشآت رفع انتاجها عبر اتخاذ اجراءات لاعادة هيكلتها. اما الاختلال الانتاجي في المنشآت الصناعية المتوسطة فقد سجلت نسب موجبة لكنها نسب صغيرة نسبياً فتراوحت ما بين (0.02% - 2.4%)، مما يعكس كون اسهام هذه المنشآت في الانتاج ضعيف نسبياً. اما بالنسبة للاختلال الانتاجي في المنشآت الصناعية الصغيرة فقد سجلت نسب موجبة ذات اتجاه تنازلي نسبياً خلال المدة (2003 – 2013)، فتراوحت هذه النسب ما بين (2.2% - 17.8%)، باعتبار ان المنشآت الصغيرة ذات ملكية خاصة لذا فان انتاج القطاع الخاص يتأثر بالوضع الامني والسياسي المضطرب، مما انعكس على الانخفاض النسبي في مستويات الانتاج. اما باقي المدة من 2014 الى 2018 فقد سجلت نسب سالبة متصاعدة نسبياً تراوحت ما بين (8.1-% - 20.3-%)، نتيجة تراجع الانتاج في هذه المنشآت لاسباب تم ذكرها سابقاً.

- **ثانياً: سبل الارتقاء بمستوى القطاع الصناعي التحويلي لزيادة اسهاماته النسبية في الاقتصاد العراقي**

ان بقاء الوضع في القطاع الصناعي التحويلي وباختلالاته كما هو سيبقي العراق عاجزاً عن المضي لتحقيق تنمية حقيقية في بنيته الاقتصادية وتحسين الوضع الاجتماعي، فلابد من السعي لتغيير التركيبة الاقتصادية في العراق، عبر دعم اهم مرتكز تقوم عليه الاقتصادات المتمثل بقطاع الصناعة التحويلية، من أجل تحقيق التحولات الايجابية المتمثلة بالتحولات الأتية: [17] ،[18]

1. تقليل استنزاف وهدر الموارد الاقتصادية المتوفرة في الوقت الحالي والمتأتية من عوائد النفط من خلال توجيهها ناحية تحقيق التنويع الاقتصادي عبر استثمار هذه العوائد في القطاع الصناعي، وتقليل الاتكال على قطاع واحد وهو النفط الذي عمق وآخل بعناصر ونسب الهيكل الاقتصادي في العراق. كما تحول العوائد النفطية من الاستخدام المستهلك لها الى جانب الاستخدام المنتج من خلال توجيهها للقطاع المنتج الحقيقي إلا وهو القطاع الصناعي التحويلي، الذي يحول الموارد المالية والطبيعية الى موارد اقتصادية حقيقية تضيف قيمة مضافة حقيقية للاقتصاد العراقي.
2. اعطاء فرصة للشراكة بين القطاع الصناعي الخاص والعام بنسب متفاوتة في الاستثمارات، حسب الصناعات التي ترغب الحكومة ان يستثمر فيها. كما لابد ان يرافق الاستثمار الخاص المحلي في القطاع الصناعي التحويلي استثمارات حكومية و / او اجنبية في البنية التحتية للبلد من اجل احدث التغيير اللازم للوصول الى التنمية الاقتصادية، من خلال اسهام هذه الاستثمارات في تشغيل قوى عاملة ضخمة، ويحرك الاقتصاد العراقي نحو الامام من خلال رفع نسب الاستثمار والانتاج.
3. القطاع الصناعي سيرفع حجم الصادرات السلعية بالتالي زيادة الموارد المتحصلة من العملات الاجنبية، ويخفض من الاعتمادية على الاستيرادات السلعية من الخارج، بما سينعكس بالايجاب على وضع الميزان التجاري بشكل خاص، ووضع ميزان المدفوعات بشكل عام.

لابد ان يعمل القطاع الصناعي التحويلي في اطار قانوني داعم ومساند له بما يهيء البيئة الملائمة لعمل القائمين في الصناعة، فيعالج الاطار القانوني حالة الإغراق السلعي للمنتوجات ويقدم الدعم للمنتوجات المحلية (خاصة وان العراق يمتلك ميزة تنافسية في جانب الصناعات الكيمياوية والبتروكيمياوية) [19]، ووضع تشريعات قانونية منظمة لعمل القطاع الصناعي العام والخاص والشراكة بينهما، لتعمل على تحفيز نمو القطاع الصناعي من خلال وضوح الصورة امام المستثمرين عن توجه الحكومة في اعتمادها آلية السوق من عدمه، وليس ما موجود حالياً من عدم وضوح الصورة في هذا الجانب حيث التضارب بين ما هو معلن من اعتماد هذه الآلية عبر المواد الدستورية وقانون الاستثمار لعام 2006، وبين ما هو موجود على ارض الواقع من تشوهات في توجه الحكومة وعدم السماح لعمل القطاع الصناعي الخاص بصورة مريحة بسبب العراقيل القانونية والاجرائية المعرقلة لعمله، ووجود نظام للرواتب محفز للنشطين اقتصادياً في التوجه للعمل بالقطاع العام وعدم رغبتهم في العمل بالقطاع الخاص.

بعد وضوح الصورة في التوجه الاقتصادي للحكومة عبر وضع الاطار القانوني لهذا التوجه، فتعمل الحكومة بعدها على تنشيط عمل القطاع الصناعي من خلال حزمة من الاجراءات الموجهة للارتقاء بواقع الصناعة التحويلية، التي تكون وفق خطة ستراتيجية جدية تستهدف القطاع الصناعي وانشطته والجهات المالكة للصناعات الفرعية والرئيسية، عبر اتباع حزمة من هذه الاجراءات منها ما يلي:

1. الاجراءات التكنولوجية والفنية: الواقع التكنولوجي والفني في القطاع الصناعي التحويلي في العراق متقادم، كما ان المشتغلين فيه يعانون من ضعف المهارات وعدم خضوعهم للتدريب المستمر، الأمر الذي آثر على الانتاج الصناعي

ISSN (1681- 6870)

وانتاجية المشتغلين في هذا القطاع، لذلك لابد من وجود عدد من الاجراءات الكفيلة بتحسين هذا الواقع عبر دعم التكنولوجيات الحديثة واستقدامها لتحقيق الميزة التنافسية للمنتجات الصناعية، والعمل على تعزيز القدرات الفنية والتكنولوجية لتستجيب مع التطورات الحديثة في قطاع الصناعة وملائمة الاحتياجات المتجددة في اسواق المنتجات الصناعية، من هذه الاجراءات الأتي: [20]

أ- العمل على نقل التكنولوجيات المتطورة للعراق تتناسب مع ستراتيجية التنمية الاقتصادية ، ودراسة افضل البدائل التكنولوجية المتاحة بما تتلائم مع ظروف العراق وواقع قطاعه الصناعي، ومنح القطاع الخاص الحوافز لجلب التكنولوجيات الحديثة ومن مناشئها الاصلية.

ب- عقد عدد من عقود تدريب الكوادر الفنية الموجودة بالقطاع الصناعي العام، وتوفير فرص تدريب العاملين في القطاع الصناعي الخاص، بما يؤدي الى رفع كفاءة العاملين بالقطاعين لتشغيل التكنولوجيات الحديثة المستقدمة من الخارج، الأمر الذي يزيد من مستويات الانتاج والانتاجية بالقطاع الصناعي ككل.

ت- تشجيع اقامة الورش الصناعية المحلية من أجل الصيانة وتصليح المكائن والمعدات، بما يوفر على البلد استقدام الكوادر المتخصصة بهذا المجال فيوفر العملات الاجنبية المقدمة لقاء هذه الخدمات.

ث- العمل على انشاء مراكز للدراسات والابحاث المتخصصة بالجانب الصناعي، التي مهمتها تطوير التكنولوجيات والمنتوجات الداخلة بالمجال الصناعي، ووضع الحلول للمشكلات التي تواجهها المنشآت الصناعية.

ج- تقديم الحوافز المادية والمعنوية للمخترعين في جانب الصناعة، بما يعزز روح الابتكار والاختراع لديهم، يساند ذلك الجهات المسجلة لبراءات الاختراع عبر تسهيل مهمة التسجيل وتقليل الحلقات الروتينية لهذا الامر.

2. الاجراءات النقدية: عمل القطاع الصناعي يتطلب وجود استقرار نقدي عبر سياسة البنك المركزي العراقي في تخفيض معدلات التضخم، التي تتحق من خلال الاجراءات الأتية:

أ- تحقيق الاستقرار في سعر صرف العملة الاجنبية الأمر الذي يعزز من الاستثمارات بالصناعة ويهيء البيئة الملائمة لذلك.

ب- توفير الاحتياطيات الاجنبية الملائمة لتحقيق الاستقرار النقدي في الأجلين القصير والمتوسط، بما يدعم المسيرة التنموية الاقتصادية عن طريق تأمين الاستيرادات من التقنيات الحديثة والمستخدمة في العملية الصناعية.

ت- تشجيع الصادرات السلعية عبر تقديم قروض وسلف للقطاع الصناعي باسعار فائدة تشجيعية، وبما يوفر السيولة النقدية للمستثمرين بهذا القطاع. ودعم البنك المركزي للجهاز المصرفي لتوجية المدخرات ناحية القطاعات المنتجة، وتشجيع اقامة المؤسسات التمويلية لتوفير التمويل المتوسط والطويل الآجل بغية تشجيع الاستثمارات الصناعية. [21]

3. الاجراءات الحكومية: على الحكومة المساهمة في تنشيط الاستثمارات بالانشطة الصناعية من خلال الاجراءات الأتية:

أ- زيادة الانفاق في تدعيم البنية التحتية للبلد بما يساهم في تخفيض تكاليف الانتاج الصناعي.

ب- تخفيض الرسوم الكمركية على مستلزمات الانتاج الداخلة بعملية التصنيع، واعفاء جزئي او كلي للارباح والمداخيل الناشئة من انتاج وبيع المنتوجات الصناعية.

ت- تقديم المنح والمساعدات النقدية للمستثمرين الصناعيين، من أجل تحفيزهم بالولوج للاستثمار بالصناعة.

ث- توفير التمويل اللازم للمنشآت الصناعية الصغيرة من خلال انشاء صندوق تمويلي برعاية الحكومة بهدف زيادة انتاج هذه المنشآت.

ج- تحفيز اقامة المدن الصناعية الخاصة من خلال السماح للمستثمرين المحليين والاجانب بالتملك في اراضي من أجل الاستثمار الصناعي. وتحرير التجارة عبر المدن الصناعية الحرة من أجل بيع وشراء السلع بحرية ويحقق ذلك التنافسية مع الصناعات الاجنبية.

ح- تحفيز اقامة حاضنات الاعمال التجارية لدعم القطاع الخاص، والمنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة التي يستبشر بها النجاح والتقدم، وتقديم دعم الجامعات والمراكز البحثية لهذه الحاضنات، بما يساعد المنشآت الصناعية على توظيف البحث العلمي والتكنولوجي بالمجال الانتاجي.

4. اجراءات تحفيزية للاستثمار الاجنبي: ان من مصادر تمويل الانشطة الصناعية في الوقت الحاضر مصدر الاستثمار الاجنبي كمكمل للاستثمار المحلي، بسبب القدرات والامكانات الكبيرة التي يملكها المستثمرون الاجانب من اموال وتكنولوجيات متقدمة، والتي تسهم في زيادة القدرة التنافسية للمنتجات الصناعية المحلية. لذلك يتطلب اتخاذ اجراءات تحفيزية لتشجيع الاستثمار الاجنبي منها:

أ- تشجيع الاستثمارات الصناعية التي تحقق نقل وتوطين التكنولوجيات، ومن ثم استخدامها في توليد تكنولوجية محلية، يتم ذلك من خلال قيام المستثمرين الاجانب بتقليد التكنولوجيات وهندستها محلياً، والعمل على اكتساب طرق حديثة في ادارة الانتاج والتسويق. العمل على نقل تكنولوجيات تخفض من التنافسية مع المنتجات الصناعية الاجنبية. [22]

ب- تبسيط الاجراءات الروتينية الادارية امام المستثمرين الاجانب، ومنحهم ميزات في التملك والانتاج في القطاع الصناعي.

ت- تحفيز الجهاز المصرفي في التعامل مع المستثمرين الاجانب، والعمل على دمج المصارف المحلية مع الاسواق المالية والمصرفية العالمية.

5. اجراءات الخصخصة للقطاع الصناعي العام: بعد توجه الفلسفة الاقتصادية في العراق ناحية اتباع آلية السوق وضعف اداء القطاع الصناعي العام فان موضوع خصخصة هذا القطاع بات مطروحاً بقوة، من خلال بيع نسب من ملكية المنشآت الصناعية العامة للقطاع الخاص المحلي و / او الاجنبي، من أجل تحسين اداء هذه المنشآت في السوق السلعي، وتحسين مستوى المنافسة عبر اعادة هيكلة القطاع الصناعي باتجاه زيادة اسهام القطاع الصناعي الخاص. هذه العملية تحتاج الى عدد من الشروط لغرض تطبيقها من اهمها [23]: تهيئة الرأي العام عبر القيام بحملات توعوية اعلامية من اجل

ISSN (1681- 6870)

توضيح المفاهيم والاهداف من الخصخصة، تهيئة البيئة الاقتصادية عبر عدد من الاجراءات التي تم تحديدها سابقاً مثل قوانين الملكية الخاصة والاستثمار بالانشطة الصناعية، توفير الاجهزة المناسبة لادارة سياسة الخصخصة لتقوم بتحديد المنشآت المراد خصخصتها والاسلوب المناسب لذلك، توفير الخبرات اللازمة لتنفيذ الخصخصة، وتوفير القواعد من البيانات التي يرغب المستثمر الحصول عليها.

من الجدير بالذكر ان خطة التنمية الوطنية (2018 – 2022) وضعت ضمن هدفها الخامس اعادة هيكلة المنشآت الصناعية العامة عبر خصخصتها، ودعت الخطة الى عدم التخوف من عملية الخصخصة او مقاومتها، فالخصخصة لا تتم من أجل الخصخصة، لكن وفق معايير تجعل من اداء المنشآت خارج نطاق الدولة لها اكثر جدوى اقتصادياً من بقائها ضمن ملكية الدولة. فيمكن بيع اصول المنشآت العامة وانشطتها الصناعية بنسب متفاوتة ووفق عقود متعددة ومختلفة تحدد ادارة وملكية هذه المنشآت، لذا طالبت الخطة بالشروع باعادة هيكلة المنشآت العامة المملوكة للوزارات العراقية عبر "خارطة الطريق"، ودراسة حالة كل منشآة بشكل مستقل وحسب كل حالة، فتسند عملية اعادة تقييم اصول كل منشآة الى وزارة المالية، من ثم تحويل المنشآة الى شركة مساهمة استناداً الى قانون الشركات العامة ذي الرقم 22 لعام 1997 [24]. عليه فان يمكن اتباع اسلوب الخصخصة للقطاع الصناعي العام عبر الاساليب الأتية:

أ- اعطاء التملك الجزئي لاسهم المنشآة من قبل ادارة المنشآة العامة وللعاملين فيها، وتقديم تسهيلات ائتمانية لهم مقابل ضمانات تتمثل باصول المنشأة.

ب- طرح جزء من اسهم المنشآة الصناعية في السوق المالي، ليساهم القطاع الخاص بشراكة نسبية في المنشآت المعدة للخصخصة.

ت- بيع نسبة محددة من اسهم المنشآت الصناعية للأدارة المحلية لمجالس المحافظات، من أجل تخفيف العبء المالي على الحكومة المركزية ورفد المحافظات بالاموال اللازمة لتنميتها عبر ارباح المنشآت الصناعية.

ث- ضم المشروعات الصناعية المربحة والمتشابهة في الانشطة الصناعية، ثم تحويل ملكيتها جزئياً او كلياً لقطاع الخاص المحلي او الاجنبي. وبيع المنشآت الصناعية العامة غير المجدية اقتصادياً بشكل اجمالي للقطاع الخاص [25] واعطاء الفرصة للعاملين في الاستمرار بالعمل في هذه المنشآت تحت الادارة الخاصة الجديدة او الانتقال لمنشآت عامة آخرى او التقاعد (حتى لو كان تقاعد مبكر).

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

1. يعاني هيكل الاقتصاد العراقي من هيمنة الصناعة الاستخراجية على انشطة القطاعات الانتاجية، أي هيمنة القطاع النفطي الذي ينتج في الغالب نفط يصدر بشكله الخام دون ادخاله بالعمليات الصناعية التحويلية، من ثم الاستفادة من منتجات الصناعة التحويلية بالقطاع الزراعي بما يؤدي الى نقل الهيكل الاقتصادي للعراق من واقعه المتخلف الى واقع افضل اكثر تطوراً.
2. معاناة القطاعات الانتاجية للقطاع الزراعي من اختلالات هيكلية في بعض السنوات من المدة المختارة، اما الصناعة التحويلية فسجلت اختلالات على طول هذه المدة، بسبب تزايد نسب التشغيل للقوى العاملة بنسبة اعلى من نسب الناتج لهذه الصناعة، مما يشير الى تردي واقع الصناعة التحويلية وتراجع اداءها الانتاجي وانخفاض انتاجية القوى العاملة، كذلك الحال بالنسبة للزراعة.
3. عدم قدرة عناصر الهيكل الاقتصادي العراقي من تلبية الاحتياجات الاستهلاكية والانتاجية لافراد المجتمع، مما انعكس على اختلال الهيكل التجاري الخارجي، وانكشاف الاقتصاد العراقي على العالم الخارجي الأمر الذي يعرض الاقتصاد للصدمات الاقتصادية عبر اسعار النفط من جانب، ومن جانب أخر ارتفاع اسعار السلع الاستهلاكية والرأسمالية ومستلزمات الانتاج الواردة من الدول المصدرة.
4. يعاني القطاعين العام والخاص في العراق من معوقات كثيرة تعيق واقعهما الانتاجي والاستثماري، من اهمها: التوظيف غير السليم للموارد المالية المتحصلة من قبل الحكومة جراء بيع النفط الخام، والطاقة الانتاجية للقطاع الصناعي العام هي اما معطلة او متوقفة تماماً او تعاني من مشكلات هيكلية في الجانب الانتاجي والتشغيلي. فقد عاش ويعيش هذان القطاعان وضعاً غير مستقر على جميع الاصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مما انعكس تأثير ذلك على واقع القطاعات الانتاجية بشكل عام، من خلال تردي نسب الاسهام في الانتاج مستوى الاقتصاد العراقي، بالاضافة الى تشوه العلاقات والانشطة الاقتصادية بين القطاعات الانتاجية.
5. الاستثمارات الموجه لتنمية الصناعة التحويلية في العراق لم تكن بالمستوى المطلوب، مما سينعكس على نهوض هذه الصناعة من واقعها المتردي ويزيد من اسهاماتها الاقتصادية في الناتج وتكوين رأس المال الثابت، فلا يهيء ذلك بناء قاعدة صناعية فاعلة في الاقتصاد العراقي، ولا يدفع المستثمرين المحليين والاجانب في الدخول بجانب الاستثمار طويل الآجل بالقطاع التحويلي.
6. الواقع المتردي الذي تعيشه الصناعة التحويلية العراقية، وتشوه الهيكل الانتاجي باتجاه الاعتماد على قطاع اقتصادي واحد، انعكس على نسب مكونات الهيكل الصناعي التحويلي، ومعاناة هذا الهيكل من اختلال هيكلي في انشطة الصناعية وفي مساهمات المنشآت الصناعية من حيث احجامها المختلفة، وعليه تتطلب ضرورة وجود خطة ستراتيجية تعالج هذا الاختلال من خلال سياسات واجراءات تعتمدها الحكومة في خططها المستقبلية، وبتنسيق جميع الجهات الرسمية المسؤول عن تنفيذ الخطة في سبيل النهوض بواقع الصناعة التحويلية في العراق.

ISSN (1681- 6870)

التوصيات

1. لتقليل الاتكاليه على قطاع واحد في الهيكل الاقتصادي العراقي لابد من وجود خطة تنموية شاملة في الآجال القصيرة والمتوسطة والطويلة، من خلال توجيه الموارد الاقتصادية والمالية ناحية القطاعات الانتاجية (الصناعة والزراعة)، فتوجه الاستثمارات ناحية هذه القطاعات مما يقود البلد الى النمو بالاقتصاد وتقدمه.

2. ادخال مادة النفط الخام في العمليات الصناعية التحويلية العراقية، ليزيد من القيمة المضافة للنفط، أي زيادة اسهامات قطاعات المكونة للهيكل الاقتصادية في الناتج المحلي، فيقود ذلك الى زيادة التشابكات القطاعية بين القطاعات، فيعمل ذلك على تصحيح الاختلالات الهيكلية الذي يعاني منها الهيكل الاقتصادي العراقي.

3. العمل على زيادة الاعتمادية على الصناعة التحويلية ودعمها بالتمويل اللازم من خلال الجهاز المصرفي (الحكومي والخاص)، وتوفير بنية مالية متقدمة تعمل على الاسهام في تقديم خدمات مالية وتمويلية لهذه الصناعة، فتعمل هذه الصناعة على سحب الاقتصاد ناحية التقدم الصناعي وانقاذه من واقعه المتخلف، من خلال كونه القاطرة التي تسير بالبلد للامام، وتنقذه من تداعيات المرض الهولندي، وتخفف من الصدمات والازمات الاقتصادية القادمة من الاقتصاديات الخارجية.

4. تخفيف النزعة الاستهلاكية للحكومة توجية انفاقاتها ناحية الاستثمارات، حيث ينشط ذلك الفروع الانتاجية فتتحرك القطاعات المكونة للهيكل الاقتصادي، يولد ذلك دخول للعاملين في هذه القطاعات، فتزيد من مستويات الاستهلاك لتتنشيط القطاعات الانتاجية والخدمية والانشائية.

5. لابد من تناسق تام وحيوي بين حزمة الاجراءات التكنولوجية والفنية، والحكومية، والنقدية، والاستثمارية، وتكون مدروسة من حيث تساقط الآثر على الاقتصاد العراقي، مما يرفع من فعالية هذه الاجراءات ويزيد من الآثر الايجابي على المؤشرات لاقتصادية الكلية.

6. ادخال القطاع الخاص العراقي كشريك حيوي في العمليات الانتاجية والخدمية العامة، واعطاء الفرصة له لزيادة استثماراته في جميع المجالات وتذليل العقبات الادارية والتمويلية، بما يجهز بيئة استثمارية مناسبة لعمله، فيزيد من ثقله الاقتصادي، عبر زيادة اسهاماته في الناتج والتشغيل والاستثمار، فيحسن ذلك من نسب وعناصر الهيكل الاقتصادي العراقي.

المصادر

[1] فرانسوا بيرو، فلسفة لتنمية جديدة، ترجمة: علال سيناصر، المؤسسة العربية للنشر، بدون سنة نشر، بيروت، لبنان، ص 39.

Jan Tinbergen, Economic development & policies, Rotterdam university press, USA, 1972, P 15.

[2] هوشيار معروف, الاقتصاد العراقي بين التبعية والاستقلال دراسة في العلاقات الاقتصادية الدولية للعراق, دار الحرية للطباعة, 1994، بغداد، العراق، ص 125.

[3] لورنس يحيى صالح، ومحمد طاهر نوري، الاختلالات الهيكلية وأثرها على النمو القطاعي والتشغيل في الاقتصاد العراقي للمدة (2003 – 2015): دراسة تحليلية، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، كلية الادارة والاقتصاد / جامعة بغداد، ع 105، م 24، 2018، ص 404.

[4] سالم توفيق النجفي، سياسات التثبيت الاقتصادي والتكييف الهيكلي وأثرها في التكامل الاقتصادي العربي، بيت الحكمة، بغداد، 2002، ص 47.

[5] Joong Koon Lee, Exports & the propensity to save in LDGs,the Economic journal, Vo. 81, No. 322, 1991, P 344.

[6] World Bank, Online Trade Outcomes Indicators, V. 1.0, September 2013, P 7.

[7] لورنس يحيى صالح، ومحمد طاهر نوري، مصدر سابق، ص 416.

[8] سعد عبد نجم العبدلي، وهيفاء يوسف سليمان، تحليل العلاقة السببية بين اجمالي تكوين راس المال الثابت والناتج المحلي الاجمالي للقطاع الزراعي العراقي، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، كلية الادارة والاقتصاد / جامعة بغداد، ع 19، م 73، 2013، ص 282.

[9] جمهورية العراق، دليل المستثمر في العراق 2019، الهيئة الوطنية للاستثمار، ص 2.

[10] المصدر السابق، ص 13.

[11] المصدر السابق، ص 22.

[12] المصدر السابق، ص 23.

[13] مدحت كاظم القريشي، الاقتصاد الصناعي، دار وائل للنشر، عمان، الاردن، 2001، ص 25 - 26.

ISSN (1681- 6870)

[14] جمهورية العراق، مؤشرات احصائية عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي في العراق للسنوات (2014 – 2016)، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، مديرية الحسابات القومية، 2018، ص 6.
[15] جمهورية العراق، احصاء المنشآت الكبيرة لسنة 2018، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، مديرية الاحصاء الصناعي، 2019، ص 1.
[16] جمهورية العراق، المجموعة الاحصائية السنوية 2017، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، 2018، ص 133.
[17] حنان عبد الخضر هاشم، التغيير الهيكلي في الاقتصاد العراقي: بين الضرورات والآثار المستقبلية، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، كلية الادارة والاقتصاد / جامعة واسط، ع 22، 2016، ص 158 - 159.

[18] علي نبع صايل الصبيحي، واحمد وهيب حسين، السياسات الكلية في العراق خلال الفترة (1990 – 2010) والفرص المتاحة للنهوض بالاقتصاد العراقي – دراسة مقارنة، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، ع 7، م 4، 2011، ص 81 – 82.
[19] احمد خليل حسن واخرون، القدرة التنافسية للصناعة التحويلية في العراق وسبل تعزيزها، مجلة كلية الادارة والاقتصاد / جامعة كربلاء، ع 8، 2002، ص 5.
[20] يحيى غني النجار، ورياض جواد كاظم، واقع الصناعة التحويلية في العراق واستراتيجيات النهوض بها: رؤية مستقبلية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، ع 50، 2017، ص 11 - 12.
[21] حمد الكساسبة، السياسات الاقتصادية الحكومية في مجال تشجيع الاستثمار في الأردن، بحث مقدم لمؤتمر مركز الدراسات الستراتيجية بالجامعة الأردنية، والموسوم بـ: الاقتصاد الأردني: المشكلات والآفاق، الأردن، 1994، ص475 - 479.
[22] يحيى غني النجار، ورياض جواد كاظم، مصدر سابق، ص15.
[23] عمار خلف العيثاوي، مستقبل القطاع العام في ظل المتغيرات العالمية المعاصرة: نماذج مختارة (مصر وسوريا)، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد / جامعة بغداد، ص 60.
[24] جمهورية العراق، خطة التنمية الوطنية (2018 – 2022)، وزارة التخطيط، 2018، ص 101 - 102.
[25] يحيى غني النجار، ورياض جواد كاظم، مصدر سابق، ص 18.